مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

المجلس وافق على تمديد تكليف لجنة إعداد التعديلات على قانون الانتخابات

سجالات حكومية نيابية حول تعديل قانون الجنسية..

■ الغانم: ليس من المنطق تشكيل 5 لجان للتحقيق في مواضيع متشابهة ولجنة واحدة تكفي

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته امس على سحب تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشان قانون الجنسية على ان ترفع اللجنة تقريرها للمجلس خلال فترة لا تتجاوز اسبوعين وذلك بموافقة 29 عضوا وعدم موافقة 25،بعد ان رفض طلب الحكومة بتاجيل المناقشة لشهرين.

وشهدت الجلسة سجالا حكوميا نيابيا، وطالب نواب بمناقشة المداولة الأولى لتعديل قانون الجنسية وتاجيل المداولة الثانية لحين تقديم الحكومة تعديلاتها.

وقال وزير العدل الدكتور فالح العزب ان سمو امير البلاد اعطى توجيهات سامية للمسؤولين بالحكومة بالتنسيق مع اعضاء مجلس الامة للوصول الى حلول تصب في مصلحة الوطن والمواطن بشان موضوع الجنسية الكويتية.وأضاف العزب ان سمو امير البلاد دائما يؤكد اهمية الاحتكام الى الدستور ودولة القانون مبينا ان «كل ما وجه به سموه هو محل امر للسلطة التنفيذية».

وأوضح ان الحكومة ومجلس الامة بصدد تشكيل لجنة تنسيقية للوصول الى التوجيهات السامية التي امر بها سمو امير البلاد في هذا الصدد.

وأفاد العزب ان «الحكومة تتلمس التأخير في بعض الاجراءات الا ان بعض النواب راوا طرح قانون الجنسية بصفة الاستعجال» مؤكدا ان «الحكومة لديها بعض الملاحظات على الاقتراحات بقوانين التي قدمها النواب في هذا الشان».

وأكد سعي الحكومة للتعاون مع مجلس الامة في هذا الملف وبقية الملفات مشددا على ضرورة ان تقر جميع الامور بالتوافق مع القواعد الدستورية والقانونية.

وفي شان آخر قال وزير العدل ان «الحكومة متمسكة بنظام انتخابات مجلس الامة الحالي «الصوت الواحد» وقانون حرمان المسيء من الترشح للانتخابات».

جاء ذلك رداً على سؤال صحافي عقب جلسة مجلس الامة حول رأي الحكومة بالاقتراح بقانون بشان تعديل قانون انتخابات مجلس الامة المقدم من بعض الاعضاء الذي يهدف الى منح الناخب حق التصويت لمرشحين بدلا من مرشح واحد المعمول به حاليا.

وأضاف العزب «من لديه غير ذلك فليقدمه وسنحتكم الى رأي الاغلبية» مؤكدا «تمسك الحكومة بمرسوم الضرورة الاميري الصادر بإرادة سامية».

وبسؤاله عن قانون حرمان المسيء من الترشح للانتخابات اكد تمسك الحكومة بهذا القانون مشيرا الى انه «ينصب مع قاعدة دستورية هي ان ذات الامير مصونة لا تمس».

وأوضح انه «لا يمكن ان تكون هناك قاعدة دستورية توجب الاحترام ويتم انتهاكها من خلال اي امر كان».

وأقر المجلس تمديد تكليف لجنة إعداد التعديلات على قانون الانتخابات حتى صدور حكم المحكمة الدستورية في شان الطعون الانتخابية.

ووافق المجلس على طلب عدد من الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق خاصة في شان ما أثير من تجاوزات في عدد من إدارات وزارة الصحة على أن تكون من خمسة أعضاء.

ورفع المجلس الحصانة النيابية عن النائب أحمد نبيل الفضل في قضية جنح مرئي ومسموع.

ووافق المجلس على طلب نيابي بتخصيص ساعتين من جلسة 11 ابريل المقبل لمناقشة تداعيات القضية الإسكانية،فضلا عن لتمديد عمل لجنة الشباب والرياضة البرلمانية لمناقشة قضية الإيقاف الرياضي حتى نهاية دور الانعقاد الحالي وتقديم قانون متكامل بشان الرياضة.

ورفع رئيس المجلس مرزوق علي الغانم الجلسة اثناء مناقشة المجلس تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشان تعديل قانون الاحداث لانتهاء الوقت المخصص للجلسة على أن تستكمل اعمالها اليوم الاربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة مجلس الامة العادية نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

وافتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة الساعة التاسعة والنصف ويتلو الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

يصادق مجلس الأمة على مضبطتي الجلستين السابقتين 14 و15 فبراير 2017 وأخذ الرئيس الغانم موافقة المجلس على تثبيت تقرير لجنة الشؤون التشريعية حول صحة إجراء إعادة انتخاب منصب نائب الرئيس في المضبطة.

وكان المجلس قد ناقش تقرير اللجنة بشان إجراء إعادة انتخاب نائب الرئيس إلا انه لم يتم تثبيت التقرير في المضبطة نظرا لعدم وجود نصاب.

وطلب النائب رياض العدساني تثبيت الأسماء التي ذكرها في مداخلته خلال مناقشة قضية الإيداعات وارفاقها في مضبطة الجلسة، الا ان المجلس رفض طلبه باغلبية اعضائه «موافقة 19 عضوا من اصل الحضور 45».

ينتقل مجلس الامة الى بند الرسائل الواردة المدرجة على جدول الاعمال وعددها 6 رسائل وجاءت كالآتي:

1- رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بمناسبتي الذكرى السادسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى السادسة والعشرين للتحرير.

وفيما يأتي نص الرسالة:السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..تلقينا بوافر التقدير رسالتكم الكريمة المتضمنة تهنئتكم وتهاني إخوانكم أعضاء مجلس الأمة لنا بمناسبتي الذكرى السادسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى السادسة والعشرين للتحرير.

وإذ نعرب لكم عن خالص الشكر على ما عبرتم عنه من مشاعر طيبة ودعوات صادقة، فإننا نبادلكم مشاعر الفرحة والسرور بهاتين المناسبتين الوطنيتين العزيزتين على نفوسنا جميعا.

سائلين المولى -جل وعلا- أن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والأمان والرخاء، ويوفق الجميع لخدمته ورفعة شأنه، وبكل كافة الجهود المخلصة للنهوض بمقوماته الكبيرة لتعزيز مسيرته التنموية الطموحة، وتحقيق أهدافها المنشودة نحو المزيد من التقدم الازدهار، وأن ينعم عليكم جميعا بوافر الصحة وتمام العافية.. وتقبلوا خالص التقدير..صباح الأحمد..أمير دولة الكويت

2 - رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير.

وفيما يأتي نص الرسالة:يسرنا وقد تلقينا بمزيد من الثناء والتقدير، الرسالة العزيزة من قبل معاليكم والإخوة الكرام أعضاء مجلس الأمة الموقر، التي عبرت عن تهانيكم الخالصة ومشاعركم الكريمة، بمناسبة إطلالة ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير المجيدين أن نبادلكم جميعا أسمى آيات التهاني وأزكى التبريكات، سائلين المولى -عز وجل- أن يعيدهما عليكم أجمعين، بموفور الصحة والعافية والسعادة، وأن يعينكم بفضله ويجعل التوفيق والسداد حليفكم، من أجل رفعة وعزة كويتنا الغالية، وتحقيق ما يصبو إليه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير البلاد المفدى، من بلوغ نهضة تنموية شاملة، تفيء بالخير العميم على الشعب الكويتي الكريم، تحت مظلة من الوحدة الوطنية، والأمن والأمان، في كنف رعاية سموه راعي مسيرتنا ونهضتنا، حفظه الله وأبقاه ذخرا للبلاد، وقائدا للعمل الإنساني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...نواف الأحمد الجابر الصباح ..ولي العهد

3- رسالة من مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تطلب فيها إعادة النظر في قرار المجلس الصادر بجلسة 14/2/2017 بتشكيل لجنة مشتركة من اللجنة المالية واللجنة التشريعية للنظر في الاقتراحات بقوانين بشان التعيين في الوظائف القيادية ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية.

وفيما يأتي نص الرسالة:في الجلسة التي عقدها مجلس الأمة بتاريخ 14/2/2017، نظر المجلس الرسالة المقدمة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية التي طلب فيها إحالة مشروع القانون بشان تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 المدرج على جدول أعمال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى اللجنة التشريعية لارتباطه بالاقتراحات بقوانين بشأن التعيين في الوظائف القيادية المعروضة على اللجنة التشريعية.

ولما كانت الاقتراحات بقوانين التي أحيلت إلى لجنة الشؤون التشريعية والتي تشير إليها الرسالة سالفة الذكر، قد أحيلت إلى هذه اللجنة، ليس بصفتها اللجنة المختصة، ولكن بصفتها لجنة الاقتراح عملا بالمادة 97 من اللائحة الداخلية، فلا مجال للاستناد إلى نص المادة 99 من اللائحة التي تنص على انه «إذا قدم اقتراح أو مشروع بقانون مرتبط باقتراح أو مشروع آخر معروض على إحدى اللجان أحالهن الرئيس إلى هذه اللجنة»، لان ما تشير إليه هذه المادة هو الاقتراحات بقوانين التي سبق أن قدمت وأحيلت إلى اللجنة التشريعية وقدمت هذه اللجنة تقريرها في شانها كلجنة اقتراحات، وكذلك مشروعات

وزير الداخلية متحدثاً في الجلسة

■ وزير الداخلية : الحكومة تطلب تأهيل تعديل قانون الجنسية شهرين لأن أسبوعا أو أسبوعين مدة لا تكفي

■ العزب : الأمير أعطى توجيهات سامية للحكومة والمجلس بحلول تصب في مصلحة الوطن والمواطن بشأن الجنسية

■ الحكومة تتلمس التأخير في بعض الإجراءات إلا أن بعض النواب رأوا طرح قانون الجنسية بصفة الاستعجال

■ متمسكون بنظام انتخابات الحالي «الصوت الواحد» وقانون حرمان المسيء من الترشح للانتخابات

■ محمد العبدالله: الراحل خالد الشمالي كان إنسانا مخلصاً في عمله وحياته وقدم أغلى ما لديه من أجل عمله

صالح عاشور خلال مداخلته

تحفظ نيابي

عسكر يعقب